ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Waist Journal for Human Sciences

Journal Homepage: https://wjfh.uowasit.edu.iq/index.php/wjfh/en

Research article

Predicting recidivism in juvenile offenders: a causal model combining psychological, social, and neurodynamic risk factors

Asst. Lect. Ahmed Mal Allah Shihab Ahmed

Nineveh Education Directorate, Iraq

ARTICLE INFO

Keywords: crime, juvenile offenders, causal model, psychological factor, social factor, neurobiological factor

.

***Correspondence author*:**

alsofeahmed898@gmail.com

Received: 01 **July** 2026

Revised: 09 **October** 2026

Accepted: 10 **October** 2026

Published: 25 **November** 2026

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

***Cite*:**

Ahmed, A. M. A. S. (2026). Predicting recidivism in juvenile offenders: a causal model combining psychological, social, and neurodynamic risk factors. *Wasit Journal for Human Sciences*, *22*(4/Pt2). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss4/Pt2.2137

ABSTRACT

This research focused on the risk of recidivism and its predictability among juvenile delinquents, examining psychological, social, and neurological factors. A general framework was established, allowing the research to be classified as either social or psychological. The research then addressed methodological and theoretical questions to contextualize the problem, employing appropriate research tools, which are detailed below, particularly when the human, temporal, and spatial dimensions of the study were clarified. The research also addressed the concept of criminal risk and how it has been defined by criminologists. The study demonstrated how risk factor plays a significant role in predicting recidivism among juvenile offenders. In this context, it was essential to discuss risk factors, which the research identified as three: psychological, social, and neurological. The study concluded that predicting recidivism among juvenile offenders is now possible by understanding risk as a social, educational, and neurological factor.

.

نموذج سببي للتنبؤ بمعاودة الأحداث الجانحين للإجرام: تكامل عوامل الخطورة النفسية والاجتماعية والديناميكية العصبية الحيوية

م.م. أحمد مال الله شهاب أحمد
مديرية تربية نينوى

المُستخلص

ركز هذا البحث على الخطورة وإمكانية التنبؤ بالعودة إلى الإجرام لدى الجانحين الأحداث، من خلال العوامل النفسية والاجتماعية والعصبية، وكان لا بد من وضع إطار عام للبحث، يمكن من خلال تصنيف البحث بين الدراسات الاجتماعية والسيكولوجية، وبعد ذلك تطرق البحث إلى وضع التساؤلات المنهجية والنظرية من أجل ضبط المشكلة في السياق المطلوب بحثه، مستعيناً بالأدوات البحثية المناسبة، وهي أدوات جرى ذكرها في موضعها، خصوصاً عندما وضح البحث المجالات البشرية والزمانية والمكانية وقد أشار البحث إلى مفهوم الخطورة الإجرامية وكيف تم تعريفها من قبل علماء الاجتماع الجنائي، وأظهر الكيفية التي تمثل فيها الخطورة عاملاً مهماً في توقع إعادة ارتكاب الجريمة لدى الجانحين، وكان لا بد في هذا السياق من الحديث عن عوامل الخطورة وقد أشار إليها البحث في عوامل ثلاث هي النفسية والاجتماعية والعصبية، وقد توصل البحث إلى نتيجة أساسية وهي أن التنبؤ بسلوك العودة إلى الجريمة لدى الجانحين أصبح ممكناً من خلال فهم الخطورة بوصفها طابعاً اجتماعياً وتربوياً وعصبياً

الكلمات المفتاحية: الإجرام، الجانحين الأحداث، نموذج سببي، العامل النفسي، العامل الاجتماعي، العامل العصبي الحيوي

المقدمة:

يتناول هذا البحث ظاهرة التنبؤ بسلوك العودة إلى الإجرام لدى الجانحين الأحداث، خاصة وأن هذه الظاهرة تعد من أكثر المشكلات تعقيداً في مجال علم الإجرام والعدالة الجنائية، خاصة وأن تداعيات هذه الظاهرة تمتد تداعياتها لتهدد الأمن المجتمعي. وفي هذا الإطار كان لا بد من الوقوف على تفسير ظاهرة العودة إلى الإجرام من زوايا متعددة منها العامل النفسي والاجتماعي والعصبي، وانطلاقاً من ذلك قسم البحث إلى عدة مباحث، تناولنا في المبحث الأول الإطار العام للبحث، بدءاً من مشكلة البحث والتساؤلات التي تثيرها هذه المشكلة، إلى الأهمية والأهداف والمنهج المستخدم. أما في المبحث الثاني فقد تناولنا المصطلحات والمفاهيم الأساسية للبحث كمفهوم الجريمة، الجانحين الأحداث، العامل النفسي، العامل الاجتماعي، وفي المبحث الثالث تطرقنا أولاً إلى مفهوم الخطورة الإجرامية، ثم تحدثنا عن أثر عوامل الخطورة للعودة إلى الإجرام، أما المبحث الرابع فقد كان لعرض الدراسة الميدانية وتحليلها وجملة النتائج والتوصيات التي توصل لها هذا البحث.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث:

تعد ظاهرة التنبؤ بالعودة إلى الإجرام لدى الجانحين الأحداث أو ما يسمى بالانتكاس من أكثر القضايا التي تشغل مجال علم الإجرام وعلم النفس الجنائي، وذلك يعود إلى أثرها العميق على الفرد والمجتمع، إضافة إلى ضعف وفشل العديد من البرامج التي تكون مخصصة للتأهيل والاصلاح من أجل احتواء هذه الظاهرة، وبهذا تمايزت الآراء والنظريات حول النظريات التقليدية التي ظلت عاجزة عن تفسير التنوع الكبير في مسارات العودة إلى الإجرام، بالإضافة إلى ذلك فإن إمكانية بناء نموذج سببي متكامل يستوعب التفاعل المعقد يقوم على بناء نموذج سببي متكامل يستوعب التفاعل المعقد بين مستويات ثلاث، ونقصد هنا العوامل النفسية مثل الاضطرابات السلوكية وسمات الشخصية، إضافة إلى التفكير الإجرامي، والعوامل الاجتماعية التي تتمثل في البيئة والأسرة المفككة أصدقاء السوء وغيرها والعوامل العصبية الحيوية ونقصد بها ضعف التحكم التنفيذي في قشرة الفص الجبهي وغيرها، وبناء على ذلك، وإذا تتبعنا ظاهرة التنبؤ بسلوك العودة إلى الإجرام لدى الجانحين الأحداث في المجتمع العراقي نجد أنها تعد جزءاً من الحياة الاجتماعية للجانح، ومن هذا المنظور يحاول هذا البحث أن يبلور الإشكالية في سؤال مركزي، هو : إلى أي مدى يمكن لنموذج سببي أن يدمج بين عوامل الخطورة النفسية والاجتماعية والديناميكية العصبية الحيوية أن يسهم في تفسير سلوك العودة إلى الإجرام لدى الجانحين الأحداث، والتنبؤ به بدقة أعلى من النماذج أحادية البعد المعتمدة على العوامل النفسية أو الاجتماعية فقط؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأساسي التساؤلات التالية:

١. ماهي العوامل النفسية والاجتماعية والعصبية الحيوية الأكثر قدرة على التنبؤ بانتكاس وعودة الجانحين الأحداث للأجرام؟

٢. كيف يمكن أن تتفاعل العوامل العصبية الحيوية مثل ضعف الوظائف التنفيذية مع المتغيرات النفسية والاجتماعية في تشكيل سلوك العودة إلى الإجرام لدى الجانحين الأحداث؟

٣. ما هي نتائج دراسات الباحثون والعلماء في كشف أسباب الصراع بين النظريات التقليدية والمعاصرة لهذا التنبؤ.

٤. هل يؤدي دمج المؤشرات العصبية الحيوية إلى تحسين القدرة التنبئية للنماذج التقليدية القائمة على العوامل النفسية والاجتماعية

ثانياً: أهمية البحث:

لا يخفى على أحد أن أهمية الموضوع تكمن في الفئة المستهدفة، حيث تكتسب أهمية خاصة في حياة أفراد المجتمع لأنها تمثل مستقبل هذا المجتمع، لأن التنبؤ بعودة الإجرام لدى الجانحين الأحداث يهدد جهود الاصلاح والتأهيل، فمن هنا فإن هذا البحث يتجاوز الوقوف على مستوى التفكير الاجتماعي لمفهومي للتنبؤ بظاهرة عودة الإجرام لدى الجانحين الأحداث، وتتعداه إلى دراسة العوامل النفسية والعصبية، وخصوصاً داخل المجتمع العراقي. ومن هنا فقد قسمت الأهمية إلى جانبين نظري وعملي.

فالأهمية النظرية هي التي يمكن أن نجملها بالنقاط التالية. الكشف عن تأثير طبيعة البيئة الاجتماعية والنفسية والعصبية للجانح الحدث، وتوسيع قاعدة المعرفة حول المؤشرات العصبية الحيوية وكيفية تفاعل هذه العوامل وأثرها على النظام الاجتماعي داخل المجتمع العراقي وهو هدف يسعى الى الاسهام في زيادة المعرفة النظرية عن الظاهرة في المجتمع العراقي.

أما الأهمية العملية فهي تنحصر في: اختبار صحة الفرضيات والنظرية المتصلة بسلوك العودة إلى الإجرام لدى الجانحين الأحداث، في المجتمع العراقي في الميدان بغية تكون معرفة تطبيقية تفضي الى فهم نفسي واجتماعي وتوفير مؤشرات إنذار مبكر ملموسة أعمق للظاهرة.

ثالثاً: أهداف البحث

١. بناء واختبار نموذج سببي يفسر آلية تأثير عوامل الخطورة النفسية والاجتماعية والديناميكية العصبية الحيوية في التنبؤ بمعاودة الأحداث الجانحين للإجرام، والكشف عن التكامل بين هذه العوامل في رفع دقة التنبؤ.

٢. تحديد العوامل التي تتنبأ بالمعاودة الفترات التي يظهر فيها أثرها.

٣. اختبار دور العوامل الوسيطة مثل ضعف التنظيم الانفعالي أو الانقطاع عن المدرسة.

٤. فحص العوامل الواقية، مثل الدعم الأسري والارتباط بالمدرية أو المشاركة في برامج التأهيل.

٥. تقييم دقة النموذج، والتحقق من صلاحيته على عينة أو فترة زمنية مستقلة إن أمكن.

سادساً: خطة البحث:

تناول البحث هذا البحث التنبؤ بسلوك العودة إلى الإجرام لدى الجانحين الأحداث نموذج سببي يجمع بين عوامل الخطورة النفسية والاجتماعية والعصبية الحيوية والاطلاع على أهم المفاهيم التي يمكن أن تساعدنا في إنجاز البحث، لذا تضمن البحث مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول:

المبحث الثاني: المفهومات الأساسية (المصطلحات العلمية والدراسات السابقة):

أولاً: السلوك الإجرامي:

تعرف الجريمة أولاً: لغة من أن جرم– (الجُرم) و(لجرمة) الذنُب تقول فيه (جرم) وأجرام) و(اجترام). و(الجرم) بالكسر الجسد و(جَرمّ) أيضاً لكسب وبابهما ضرب، وتجُرم عليه أي ادعى عليه ذنباً لم يفعله". (الراوي،١٩٩٨، ص. ١٠٠). في حين يعرف السلوك الإجرامي بأنه " حيلة دفاعية من الصراع النفسي والأزمات الداخلية، والسلوك الإجرامي امتداد مباشر لدى الشخصيات غير السوية لاستعداد هجومي مكتسب من الطفولة المبكرة" (صابر، ٢٠٠٦، ص١٧). أما إجرائياً فيعرف بأنه أي فعل أو امتناع عن فعل يعتبر مخالفا للقانون الجنائي في دولة أو مجتمع معين.

ثانياً: الجانحين الأحداث

نعني بهذا المفهوم فئة من الأطفال أو المراهقين من هم دون سن الرشد القانوني، والذين يقومون بسلوكيات تُصنف على أنها انحراف اجتماعي أو جنوح، سواء كانت مخالفات قانونية (كالسرقة، العنف، تعاطي المخدرات)، أو سلوكيات غير مقبولة اجتماعياً تهدد سلامتهم وسلامة المجتمع. لذلك يعني اصطلاحاً أن " الفرد الذي يرتكب فعلاً يخالف أنماط السلوك المتفق عليه للأسوياء في مثل سنه وفي بيئته، نتيجة معادلته لصراع نفسي لا شعوري ثابت نسبياً يدفعه لا إرادياً لارتكاب هذا الفعل الشاذ كالسرقة أو العدوان أو الكذب". (عبيد، ٢٠٠٨، ص. ٢٧٥). أما إجرائياً هو مؤسسة اجتماعية تأهيلية مؤقتة تعنى بإعادة التنشئة الاجتماعية للأطفال والمراهقين الذين انحرف سلوكهم عن المعايير المجتمعية.

ثالثاً: العوامل النفسية

تعرّف بأنها" المدركات الشعورية للفرد وجوانبه الشخصية وحالته المزاجية ومدى تفاعلها وتأثرها بالبيئة المحيطة بالفرد". (النيرب، ٢٠٠٨، ص١٥). أما إجرائياً فتشمل مجموعة من الخصائص والاضطرابات التي تؤثر في سلوكهم وتزيد من احتمالية انخراطهم في أفعال مخالفة.

رابعاً: العامل الاجتماعي

إن العوامل الاجتماعية لتشكل البعد الآخر الأهم في تفسير جنوح الأحداث، فالسلوك المنحرف نادراً ما ينشأ في فراغ، بل هو نتاج تفاعل الفرد مع محيطه الاجتماعي، ولذلك تعرّف بأنها "الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها والتي تساهم في تكوين الفرد وتربيته ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه". (حمد، ٢٠٠٨، ص٨).

فالعوامل النفسية لا تعمل بمعزل عن البيئة، بل تتفاعل مع العوامل الاجتماعية (كالفقر، وسوء التربية، رفاق السوء) لتنتج السلوك المنحرف.

خامساً: التنبؤ:

يعرف التنبؤ في علم النفس بأنه:" توقع مسبق بأن فرد معين يتصرف بطريقة محددة عندما تتوافر له ظروف معينة، إذ إن فهمنا للسلوك يجعلنا نتوقع تكرار حدوثه بنفس الطريقة (العتوم، ٢٠١٣، ص٢٠). أما اجتماعياً فيعرّف: "عملية علمية تهدف إلى توقع التغيرات والظواهر الاجتماعية في المستقبل، بناءً على تحليل دقيق للبيانات التاريخية والاتجاهات الحالية والعلاقات بين المتغيرات"(حسن، ٢٠٢٠، ص٩٠).

الدراسات السابقة:

- **دراسة أحمد حلول (٢٠٠٤): أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجون المنطقة الغربية.**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين أنماط السلوك الإجرامي والمتمثلة في (القتل، السرقة، الرشوة، المخدرات) وبين المتغيرات الشخصية (السيكوبائية، العدوانية، السيطرة، الصلابة النفسية) لدى عينة مكونة من ١٣٠ موعودن في سجون المنطقة الغربية، وقد تم

استخدام المقاييس المستخلصة من مقياس مينيسوتا متعدد الأوجه في قياس تلك المتغيرات. أما الوسائل الإحصائية المستخدمة فهي المتوسط الحسابي، معامل ارتباط بيرسون، الانحراف المعياري، تحليل التباين الأحادي، اختبار شيفيه، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها تعديل سلوك الإجرام التي تظهر فيهم حوافز السلوك الإجرامي بمستويات مرتفعة والتي تعوقهم ظروفهم عن التكيف مع المجتمع إلى السلوك القويم..

- **دراسة ميري حمزة (٢٠١٣): الصحة النفسية لدى الأحداث الجانحين، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العقيد محدد أولحاج.**

هدف هذا البحث إلى التركيز على فئة الأحداث الجانحين، وتقديم بحث يبين ضرورة الاهتمام ومساعدة الأحداث الجانحين نفسياً لتجاوز الضغوطات التي قد تسبب لهم اضطرابات نفسية، والسعي إلى القيام ببحوث نفسية علمية تفيد في الوقوف على الأسباب التي تؤدي بالحدث إلى الجنوح، وتناولت الدراسة قضية جنوح الأحداث من الجانب النفسي، وذلك من خلال القاء الضوء على طبيعة الصحة النفسية للحدث، ومدى تأثرها بالواقع المحيط بها من الجهة الاجتماعية وغيرها. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: إن الألم النفسي العالي :يُعاني العديد من هؤلاء الأحداث من درجات مرتفعة جداً من الألم النفسي والضغوط أما على مستوى التكيف :يظهرون عادةً مستويات متوسطة من التكيف النفسي، مع وجود اضطرابات مرتبطة بالقلق والاكتئاب كما أظهرت النتائج وجود .علاقة إيجابية بين "مفهوم الذات" والتكيف النفسي؛ فكلما تحسنت صورة الحدث عن نفسه ارتفع مستوى تكيفه.

المبحث الثالث: الإطار النظري: مفهوم الخطورة الإجرامية والعوامل المؤثرة في العودة إلى السلوك الإجرامي.

أولاً: مفهوم الخطورة الإجرامية

كل فعل إجرامي هو فعل خطير يلحق الأذى والضرر بالأفراد والجماعات، حتى وأن لم يتحقق فعلياً، ذلك أن من صفات المجرمين أنهم أشخاص خطيرون لأنهم بسلوكهم الإجرامي يضعون الأفراد والجماعات في أخطار دائمة، لذلك نجد أن الخطر هو طبيعة مادية في الأفعال الإجرامية، حتى وأن لم تتحقق تلك الأفعال، من هذا المنطلق يتم النظر إلى الخطر على أنه فكرة قانونية وهذه الفكرة هي التي تفترض العقوبة القانونية، ولهذا السبب تبدو الخطورة استعداد اجرامي لدى المجرم وقد عرفت الخطورة بأنها:

عبارة عن مؤشرات مستقبلية قائمة على احتمال وقوع أما خطورة الفعل أو خطورة الفاعل، وتعرف بأنها حالة الشخص النفسي، وصفاته وظروفه الاعتيادية في أن يصبح مرتكباً للجريمة، ومن الجانب القانوني تتمثل في الحالة غير القانونية التي تتكون لدى الشخص، ويترتب عليها الجزاء الجنائي. (كميل، ٢٠٢١،ص. ٦٤).

واعتبار الخطورة مؤشراً على ارتكاب الجريمة، فإن معظم المجرمين من الجانحين الأحداث قد يعيدوا ارتكاب الجرائم أكثر من مرة، لأن مفهوم الخطورة وارتباطه بالفعل الإجرامي يظل يؤكد على أن الأشخاص الخطرين، هم أشخاص قابلين لارتكاب الجريمة من دون أن يكون هناك أي رادع إلا إذا تحولوا من أشخاص خطرين إلى أشخاص عاديين، وفي هذا السياق تنظر المدرسة الوضعية للخطورة الإجرامية على

أنها أهلية جنائية لدى الفرد المجرم قد تصطدم بعوائق التوافق الاجتماعي، وتستند هذه المدرسة إلى أن التنبؤ بإعادة ارتكاب الجريمة ممكن ما دامت الخطورة الإجرامية هي جزء من الأهلية الجنائية لدى الجانح المجرم، وما دامت عوائق التوافق الاجتماعي قابلة بدفع هذا الجانح لارتكاب الجريمة أكثر من مرة (Bouwat et Pinatel, 1975,p. 533).

من جهة أخرى، حاول دارسو الخطورة أن ينظروا إليها بوصفها إمكانيات الفعل الإجرامي، أي أن الفرد المجرم الخطر هو في الواقع مجرم محتمل ما دام يمتلك مقومات الخطورة في حياته اليومية ومن هنا تبدو الخطورة بأنها التوقع المستقبلي لارتكاب الجريمة وربما إعادة ارتكاب الجريمة فقط لأن هذا الشخص المجرم هو شخص خطر بطبيعته، لهذا يعرف دي أسوا الخطورة الإجرامية " بأنها الاحتمال الأكثر وضوحاً في أن يصبح الشخص مرتكبا للجرائم أو أن تنطوي على احتمال أن يرتكب الشخص أعمالاً غير اجتماعية". (مأمون، د.ت، ص. ١١٢).

مما تقدم تظهر الخطورة لا بوصفها جزءاً من الفعل الإجرامي، الذي يقع في لحظة ما، بل بوصفها استعداداً لارتكاب الجريمة، وليس ذلك فقط، بل إنها تظهر بمثابتها استعداداً لإعادة ارتكاب الجريمة أكثر من مرة، ولهذا فإن الفعل الإجرامي لا ينتهي إلا مع انتهاء الخطورة في شخص المجرم.

ثانياً: أثر عوامل الخطورة للعودة إلى الإجرام.

أ. العوامل النفسية للخطورة والجريمة:

غالباً ما يجري النظر إلى الخطورة على أنها ترتبط بمراحل النمو النفسية والفضل في هذا التحليل للعلاقة بين الخطورة والآثار النفسية يعود إلى فرويد، الذي يركز على مراحل النمو النفسي في الطفولة المبكرة، إذ يجد أن أي خلل في النمو النفسي للطفل، قد يؤدي إلى تحول شخصيته إلى شخصية خطرة عنيفة، مما يمهد إلى ارتكاب الجريمة في المستقبل، إذ يقول فرويد عن هذه المراحل" أن النمو النفسي يمر بمراحل خمس كنمو الجنس– نفس وهي: المرحلة الفمية والمرحلة الشرجية والمرحلة القضيبية والمرحلة الكامنة والمرحلة الجنسية وأن أي خلل في هذه المراحل يؤدي إلى اضطراب الشخصية ". (فرويد، ١٩٧٦، ص. ٤٧).

ووفقاً لنظرية فرويد فإن الخطورة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصحة النفسية وبسلامة التكون النفسي للفرد، خصوصاً في مرحلة الطفولة الأولى، وبهذا يؤكد فرويد أن الخطورة هي جزء لا يتجزأ من شخصية الجانح، وهي التي تبدو بمثابتها استعداداً نفسياً لارتكاب الجريمة.

ب. العوامل الاجتماعية وأثرها في الخطورة الإجرامية.

تمارس العوامل الاجتماعية دوراً مهماً على صعيد العودة إلى ارتكاب الجريمة، ويستند الباحثون في هذا السياق على جملة العوامل الجغرافية والبيئة الاجتماعية والطبيعية لارتكاب الجريمة، إذ يرى هؤلاء أن ارتكاب الجريمة مرتبط بهذه العوامل، وهم يدرسون الخطورة في ارتباطها بالمناخ والموارد الطبيعية ودرجات الحرارة والأبعاد البيئة الطبيعية والصناعية، أي الاجتماعية، وكذلك العوامل الاقتصادية، وأن الخطورة تأتي من البنية الاجتماعية، إذ يركز الباحثون في هذا السياق، ومن بينهم الوريكات، على التقليد الاجتماعي والمحاكاة، فالشخص

الخطر يتشرب الخطورة من خلال أفراد المجتمع، فيقوم بعملية محاكاة للسلوك الخطر، وهذه المحاكاة الاجتماعية هي التي تجعل من الجريمة حقيقة اجتماعية، وينظر الباحثون إلى الجريمة على أنها تنشأ وتتكون وتتطور وفق قوانين أساسية يخضع لها جميع أفراد المجتمع، وهذا هو قانون التقليد إذ ينتقل السلوك الإجرامي من الأعلى إلى الأسفل، والحقيقة أن اتخاذ عنصر المحاكاة والتقليد كتفسير أساسي لانتقال السلوك الإجرامي يجعل من عملية المحاكاة هذه عملية ميكانيكية آلية، تعمل في كل زمان وفي كل مكان، وتنطبق على جميع الأشخاص على السواء (الوريكات، ٢٠١٣، ص. ١٤٣–١٤٨). إما دور كهايم فقد رأى أن الانحراف السلوكي عن القيم الأخلاقية يُنتِج سلوكيات كانت سابقًا مرفوضة اجتماعيً بل وقد يجرمها القانون، وعندما لا تعود هذه السلوكيات مستهجنة من القسم الغالب في المجتمع يبدأ فقدان المعايير وظاهرة الأنوميا. فمثلاً ظاهرة الغش في الامتحانات لم تعد مستهجنة في مجتمعاتنا كالسابق، وتحولت من ظاهرة سلبية إلى ظاهرة تصفّق لها الكثير من الأيدي وتتشدّق بها الألسن لذلك فقد استخدم مصطلح الأنوميا وهذه الكلمة تعبر في مضمونها عن اللامعيارية واللاقانون واللانظام وفقدان المعايير والضوابط، فهي الصورة الحقيقية للمجتمع الذي يفشل أن يكون رقيباً على أفراده، وضميراً جمعيًا ضابطًا لتصرّفاتهم، فيعجز عن وضع أفراده في الأماكن الصحيحة لهم .الضغط السوي الذي يمارسه المجتمع لردع أبناءه عن أي سلوك لا أخلاقيّ، هو ما يبقي هذا المجتمع متلاحمًا ككتلة صلبة قادرة على النهوض والنماء (برادعي، ٢٠٢٥).

نلاحظ أن العامل الاجتماعي ينطوي على الكثير من التنوع، بدءاً من البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الأفراد الخطرين مروراً بالعوامل الاصطناعية للبيئة الاجتماعية نفسها، وصولاً إلى الدوافع الاقتصادية والتزايد السكاني وصولاً إلى المحاكاة والتقليد التي تنتشر في المجتمع عندما يحاكي الأفراد أنماط السلوك الخطرة في المجتمع عبر المؤسسات الاجتماعية والتربوية.

ج. العوامل العصبية الديناميكية وأثرها في الخطورة الإجرامية.

إذا كانت العوامل النفسية والاجتماعية المؤدية إلى وجود نموذج الشخصية الخطرة تأتي من خلال التفاعل بين الشخص الخطر والآخرين كما رأينا، فإن العوامل العصبية والديناميكية هي عوامل ذاتية، أي تخص الفرد الخطر في تركيبته العصبية، وغالباً ما توصف مثل هذه الشخصية بأنها شخصية سيكوباتية، تختلف في سلوكها وتعاملها واستعدادتها عن جميع الأشخاص العاديين أو الطبيعين، إذ يلاحظ هنا أن المرض العصبي يزود الأفراد بمجموعة من ردود الأفعال غير المتوقعة، وهو ما يجعل هؤلاء الأفراد أفراداً خطرين من هذه الردود هو عدم اكتمال الجانب العاطفي لدى أصحاب الأمراض العصبية والسيكوباتية، فهذا الشخص " غير قادر على فهم الحالات والانفعالات العاطفية للأشخاص الآخرين، ولأن حياته العاطفية الخاصة ضحلة جداً، فإنه في كثير من الأحيان يواجه صعوبة في التنبؤ بردود الفعل العاطفية للآخرين. (Maas, 1990, p.23). كذلك يتميز هذا النوع من الأفراد الخطرين بقدرتهم الهائلة على كره الآخرين، وتصرف حيالهم بنوع من انعدام المسؤولية الأخلاقية، إذ إن عدم نضجهم العاطفي والعائد لأسباب عصبية والسيكوباتية يدفعهم إلى الاستهانة بالأخرين، واللجوء إلى الكذب والاستغلال، فمثل هؤلاء الأشخاص " لا يرون سبباً لأن يكون صادقين تجاه الأخرين، فمن خلال مهارتهم في الخداع ينجحون

غالباً في اقناع الآخرين بأنهم طبيعيون، ويحترمون القانون، وبالتالي ليس هناك طريقة سهلة للكشف عن كذب أو حقيقة السيكوباتي". (Hare, 1993,p.29).

يمكن القول إن العوامل العصبية لها دور مهم في جعل الأفراد خطرين، ولكن هنا من الناحية الذاتية، أي أن المرض العصبي السيكوباتي هو الذي يدفع الأفراد نحو القيام بالأفعال الخطرة، وذلك بسبب نقص في النمو العصبي، وهذا النقص يعبّر عن نفسه بأنواع السلوك الخطرة.

المبحث الرابع: الإجراءات الميدانية:

أولاً: منهج البحث وأدواته.

سوف نستعين في هذا البحث إلى المنهجين الوصفي التحليلي، باعتبار أن البحث كمي إضافة إلى استخدام نمذجة المعادلات البنيوية لاختبار النموذج السببي المفترض الذي يربط بين العوامل النفسية والاجتماعية والعصبية الحيوية بسلوك العودة إلى الإجرام.

مجتمع البحث:

لمعرفة مجتمع الدراسة الحالية والحصول على إحصائية سيتم دراسة عينة من الأحداث الجانحين ذكوراً وإناثاً المودعين في مراكز الرعاية الاجتماعية ودور الملاحظة ومؤسسات الإصلاح والتأهيل داخل مدينة بغداد في المجتمع العراقي، والذي صدرت بحقهم أحكام قضائية بارتكاب جرائم مثل السرقة والاعتداء المخدرات وغيرها.

عينة البحث:

تم اعتماد عينة مكونة من ١٣١ حدث وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية، وعمر الحدث بين ١٢–١٨ سنة، وأن يكون قد أمضى مدة لا تقل عن ٦ أشهر في المؤسسة الإصلاحية.

فئات المتغيرات المنبئة (Predictor Categories)

صُنِّفت المتغيرات في ٨ مجالات شاملة للمتغيرات المنبئة وهي: (١) العمر/الجنس/، (٢) السجل الجنائي، (٣) الاحتياجات المرتبطة بالسلوك الإجرامي(criminogenic needs) ، (4)العوامل الأسرية، (٥) الأداء العقلي/الذهني، (٦) الضائقة الشخصية، (٧) الوضع الاجتماعي والاقتصادي(SES) ، و(٨) الإنجاز الاجتماعي.

حساب حجم الأثر (Effect Size)

استُخرجت معاملات ارتباط بيرسون (Pearson product–moment correlation) لجميع المتغيرات المنبئة في كل دراسة أوردت علاقة رقمية مع المتغير المعياري .(criterion) وعندما عُرضت إحصاءات أخرى غير معامل ارتباط بيرسون(r) ، حُوِّلت تلك القيم إلى معامل (r) باستخدام المعادلات الإحصائية المناسبة .(Rosenthal, 1991) وفي الحالات التي كانت فيها القيمة الاحتمالية(p–value) الأكبر من ٠,٠٥ هي الإحصائية الوحيدة المذكورة، أُسندت قيمة صفرية لمعامل الارتباط .(r = 0) بعد ذلك، حُوِّلت معاملات الارتباط

المستخرجة باستخدام جدول "فيشر (Fisher's table). "ثم –وفقاً للإجراءات التي حددها كل من Hedges و Olkin (1985: 23 &
– (232حُسبت الإحصائية(+z) ، التي تمثل التقدير المرجح لمعامل ارتباط بيرسون، لكل مجال من مجالات المتغيرات المنبئة؛ وذلك بقسمة مجموع قيم (zr) المرجحة لكل متغير منبئ ضمن المجال على مجموع أحجام العينات (مطروحاً منها ٣) لكل متغير منبئ في ذلك المجال .لتحديد الفائدة العملية لمختلف المتغيرات المنبئة (predictors) مقارنةً ببعضها البعض، استُخدم أيضاً مؤشر حجم الأثر المعروف بـ "اللغة المشتركة) (CL) "ماكغرو وونغ، ١٩٩٢ .(ويتميز مقياس CL بأنه لا يتأثر كثيراً بالتغيرات في المعدلات الأساسية (base rates)ونسب الاختيار، مما يجعله مثالياً لدراسات التنبؤ (رايس وهاريس، ١٩٩٥. وتقوم إحصائية CL بتحويل حجم الأثر إلى احتمال أن تكون درجة المتغير المنبئ (المرتبطة بالمحك) –والمسحوبة عشوائياً من توزيع خاص بمجال تنبؤي معين (مثل الاحتياجات المرتبطة بالسلوك الإجرامي) – أعلى من درجة أخرى مسحوبة من توزيع مختلف (مثل الضائقة الشخصية)

اختبار الدلالة الإحصائية "

لتحديد أي من مجالات المتغيرات المنبئة (predictor domains) قد تنبأت بالمعيار (criterion) بمستوى دلالة يختلف جوهرياً عن الصفر، تم ضرب متوسط قيم (Z+) لكل مجال في القيمة(N – 3k) ، حيث يمثل N عدد المشاركين في كل مجال من مجالات التنبؤ، ويمثل k عدد المتغيرات المنبئة في كل مجال .(Hedges and Olkin, 1985) بعد ذلك، أُجريت اختبارات تحليل التباين أحادي الاتجاه (One–way ANOVA)واختبار "ستودنت–نيومان–كيلز (SNK) "للمقارنات المتعددة على متوسط قيم معامل الارتباط (r) لتلك المجالات التي تنبأت بالمعيار بمستوى دلالة أفضل من الصفر، وذلك بهدف تقييم أي من هذه المجالات تختلف جوهرياً عن بعضها البعض .ومراعاةً للجدل الدائر حول بدائل استخدام الأساليب البارامترية (المعلمية) كاختبارات للدلالة في التحليلات البعدية–meta) (analyses، جرى أيضاً تقييم متوسط قيم (z+) لمجالات التنبؤ ذات الدلالة الإحصائية باستخدام نظير لاختبار (F) في تحليل التباين، وهو إحصائية جودة المطابقة .(Hedges and Olkin, 1985) (Q) وعقب ذلك، أُجريت مقارنات لاحقة(post hoc comparisons) للفروق بين متوسط قيم (z+) لكل زوج من مجالات التنبؤ ذات الدلالة الإحصائية باستخدام اختبار(E. Marchand (t) ، تواصل شخصي، ١٥ يونيو ١٩٩٤ .(وأخيراً، استُخدمت اختبارات تحليل التباين أحادي الاتجاه واختبار (SNK) بالاعتماد على معامل ارتباط بيرسون (r) لتقييم ما إذا كانت هناك علاقة بين حجم الأثر (effect size) وبين كل من: نوع معايير النتائج، ومدة المتابعة، وخصائص الدراسة .لا يتضمن مؤشر (CL) إجراء اختبارات للدلالة الإحصائية. ما لم يُذكر خلاف ذلك، حُدِّد مستوى الدلالة (ألفا) عند ٠,٠٥ (اختبار ثنائي الذيل) لجميع اختبارات الدلالة.

ثانياً: عرض البيانات التخصصية وتحليلها وتفسيرها.

حالات التنبؤ:

الفئة الأولى (Category I) يعرض الجدول ١ متوسط قيم "حجم الأثر" للمستويات الثمانية عشر ضمن الفئة الأولى، إلى جانب عدد قيم حجم الأثر (k) وإجمالي عدد المشاركين المرتبطين بكل مجال تنبؤي .(N) وقد صُنفت المجالات على النحو التالي: مقاييس ثابتة = n) (10، ومقاييس ديناميكية(7 = n) ، ومقاييس مركبة .(1 = n) فيما يلي مثال على كيفية قراءة الجدول ١: عبر الدراسات المشمولة في العينة والبالغ عددها ١٣١ دراسة، تم رصد علاقة كمية بين عامل التنبؤ "العمر" ومعدل العودة للإجرام (recidivism) في ٥٦ حالة، وشمل ذلك ما مجموعه ٦١مشاركاً .وكان متوسط معامل ارتباط بيرسون (Pearson r) المرتبط بالعمر والنتيجة هو ٠,١٥ (الانحراف المعياري = ٠,١٢)، حيث ارتبط صغر السن إيجابياً بنتائج أسوأ .وبلغ متوسط قيمة) z' وهو التقدير المرجح لمعامل ارتباط بيرسون للعمر والنتيجة) ٠,١١ .وقد أكد تطبيق طريقة "هيدجز وأولكين (Hedges and Olkin, 1985) "لاختبار دلالة متوسط قيم z' أن العمر يُعد مؤشراً دالاً إحصائياً على العودة للإجرام. لقد كانت جميع مجالات التنبؤ مؤشرات دالة إحصائياً على العودة للإجرام .سُجِّلت أعلى قيم لمتوسط معامل الارتباط (r) بالنسبة للعوامل التالية: التاريخ الإجرامي للبالغين، والشخصية المعادية للمجتمع، ورفقاء السوء، والاحتياجات المرتبطة بالسلوك الإجرامي. وقد أظهرت مقاييس المخاطر –التي تضمنت معلومات مستمدة من عدة مجالات تنبؤية– أعلى متوسط لقيمة الارتباط (r) مع معدلات العودة للإجرام (٠,٣٠ .(كانت الاستنتاجات المستخلصة من التحليل الإحصائي البارامتري (مثل اختبار تحليل التباين ANOVA واختبار (SNK متطابقة عملياً مع نتائج الاختباراًت المناظرة لها (مثل اختبار Q واختبار المقارنة الثنائية)؛ ولذا فإننا نعرض هنا نتائج التحليل البارامتري القياسي .أظهر اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) المطبق على متوسط قيم الارتباط – (r)مع استبعاد مقاييس المخاطر المركبة– وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات التنبؤ .[F (16, 1001) = 5.591] ويوضح الجدول (١) نتائج اختبار المقارنات المتعددة (SNK) لمتوسط قيم الارتباط(r) ؛ حيث تبين أن عاملي "التاريخ الإجرامي للبالغين" و"الاحتياجات المرتبطة بالسلوك الإجرامي" هما الأكثر ارتباطاً بظهور فروق ذات دلالة إحصائية؛ إذ أظهر كل منهما اختلافاً جوهرياً مقارنةً بالعوامل التالية: البنية الأسرية، والأداء العقلي، والضيق الشخصي، والوضع الاجتماعي والاقتصادي.(SES)

مجالات التنبؤ:

الجدول ١. متوسط أحجام التأثير لمجالات التنبؤ:

(Predictor (k	N	Nr	Mz
الثابت	61,312	15(.12)b	11*
العمر	123,940	.18(.13)'	.17*
السـجل الجنـائي مرحلـة البلوغ	48,338	.13(.13)b	.16*

تـاريخ السـلوك المعـادي للمجتمـع مرحلـة مـا قبـل البلوغ	32,546	.12(.08)	.07*
السجل الجنائي للأسرة	15,223	.15(.17)b	.14*
ممارسات التنشة الأسرية	24,231	.lo(.08)	.09*
البنية الأسرية	62,021	.lo(.07)	.06*
الجنس	21,369	.07(.14)	.07*
الأداء العقلي	56,727	.13(.15)	.17*
الوضـــع الاجتمـــاعي والاقتصادي	61,312	15(.12)b	11*
المتغير	N		
الشخصـــية المعاديـــة للمجتمع	13,469	18(.12)d	18*
الرفاق	11,962	.18(.08)e	.21*
الاحتياحـــات المرتبطـــة بالسلوك الاجرامي	19,809	.18(.1O)c	.18*
الصراع بين الأشخاص	12,756	.15(.lo)	.12*
الضيق الشخصي	19,933	.05(.15)	.05*
الانجاز الاجتماعي	92,662	.15 (.14)e	.13*
تعاطي المواد	54,83	.14(.12)b	.lo*
مقاييس المخاطر	13,469	18(.12)d	18*
ديناميكا مقاييس مركبة	٥٧,٨١١	١٤.)٣٠.	*٣٠.

ملاحظات = k :أحجام التأثير لكل مجال من مجالات التنبؤ؛ = Nعدد المشاركين (الأفراد) لكل مجال من مجالات التنبؤ؛ = M r متوسط معامل ارتباط بيرسون (الانحراف المعياري)؛[(n − 3)] + Z [(z,) x (n − 3)] = Z +z M ، حيث = n عدد المشاركين لكل حجم تأثير1 .05. > p ,5.59 = (16, 1001) F :a M r .، 3، 5، 14، 17مقابل ١٥؛ مقارنة لاحقة (post hoc) بطريقةSNK ، 2 .05. > p، 13مقابل ٦، ٨، ١٠، ١٥؛ مقارنة لاحقة (post hoc) بطريقةSNK ، 11 .05. > pمقابل ٨، ١٠، ١٥؛ مقارنة

لاحقة (post hoc) بطريقةSNK ، 12 .05. > p، 16مقابل ٨، ١٥؛ مقارنة لاحقة (post hoc) بطريقةSNK ، p < .05. * p < .05

تم دمج المتغيرات من الفئة الأولى في ٨ مجموعات (انظر الجدول ٢ .(وقد كانت قيم جميع مجالات التنبؤ أكبر من الصفر بشكل دال إحصائياً، كما وُجدت فروق دالة إحصائياً بين مجالات التنبؤ الثمانية .[F (7,1010) = 10.001] وأظهر اختبار "SNK" للمقارنات المتعددة لمتوسط قيم الارتباط (r) أن مجالي التنبؤ المتمثلين في "التاريخ الإجرامي" و"الاحتياجات المرتبطة بالسلوك الإجرامي" كانا أعلى بشكل دال إحصائياً مقارنةً بـ "العوامل الأسرية"، و"الأداء العقلي"، و"الضيق الشخصي"، و"الوضع الاجتماعي والاقتصادي."٥٨٤ GENDREAU ET AL.

الجدول ٢ متوسط أحجام التأثير لمجالات التنبؤ:

k) Predictor (		N	Nr	Mz
المتغير				
١	العمر/ الجنس	180,060	14(.12)b	11*
٢	السجل الجنائي	171,159	.16(.13)d	.16*
٣	العوامل الأسرية	72,000	.07(.14)	.08*
٤	القدرات الذهنية	21,369	.06(.11)	.07*
٥	الوضع الاجتماعي والاقتصادي	13,080	.12(.12)b	.07
الثابت				
٦	عوامل الحاجة الإجرامية	113,153	.17(.11)d	14*
٧	الضيق الشخصي	19,933	.06(.15)	.05*
٨	(الانجاز الاجتماعي	92.662	.15(.14)	.13*
	ثابت مقابل ديناميكي			
٩	ثابت	457,552	12(.14)	.11*
١٠	ديناميكي	226,664	.15(.13)	.13*

ملاحظات = k :أحجام التأثير لكل مجال من مجالات التنبؤ؛ = Nعدد الأفراد في كل مجال من مجالات التنبؤ؛ = M rمتوسط معامل ارتباط بيرسون (الانحراف المعياري)؛ [(n − 3)] Σ ÷ [(z) × (n − 3)] Σ = +M z، حيث = n عدد الأفراد لكل حجم تأثير: a M r .

F (7, 1010) = 10.00، p < .05. 1، 3مقابل ٤، ٧؛ مقارنة لاحقة (post hoc) بطريقةSNK ، p < .05. التاريخ الإجرامي = مرحلة البلوغ بالإضافة إلى مرحلة ما قبل البلوغ2 * .، 6مقابل ٣، ٤، ٥، ٧؛ مقارنة لاحقة (post hoc) بطريقةSNK ، p < .05. عوامل الاحتياجات المؤدية للإجرام = الشخصية المعادية للمجتمع، الرفاق، الصراعات الشخصية، الاحتياجات المؤدية للإجرام، وتعاطي المخدرات 8 ' .مقابل ٤، ٥، ٧؛ مقارنة لاحقة (post hoc) بطريقةSNK ، p < .05. g M r: F (1, 1016) = 6.18، p < .05. * p < .05.

صُنِّفت مجالات التنبؤ الثمانية إلى عوامل ديناميكية وعوامل ثابتة .وشملت المجموعة الديناميكية كلاً من: عوامل الاحتياجات المرتبطة بالسلوك الإجرامي، والضيق الشخصي، والإنجاز الاجتماعي .وقد وُجد فرق دال إحصائياً بين متوسط قيم معامل الارتباط (r) للعوامل الديناميكية (٠,١٥) والثابتة (٠,١٢ .[F (1, 1016) = 6.181] (وقد وفّر مؤشر حجم الأثر (CL) نهجاً آخر لفحص الفائدة النسبية لمجالات التنبؤ الثمانية الواردة في الجدول ٢، فضلاً عن إجراء المقارنة بين العوامل الثابتة والديناميكية .وتشير درجات– (CL) الملخصة في الجدول ٣– إلى النسبة المئوية للحالات التي أظهر فيها أحد المتغيرين (ضمن زوج من المتغيرات المتنبئة) ارتباطاً أقوى بالنتيجة . ويمكن قراءة الجدول ٣ على النحو التالي: فيما يتعلق بالاتجاه، تشير الدرجات غير الموضوعة بين قوسين إلى تفوق المتغير المتنبئ الموجود على المحور الأفقي، بينما تشير الدرجات الموضوعة بين قوسين.

التنبؤ بالعودة إلى الإجرام.

الجدول ٣ مؤشرات حجم الأثر:

	CH	CN	F	I	PD	SES	SA
العمر والجنس	٥٤	٥٨	٥٤	٦٤	٦٦	٦٨	٥٣
التاريخ الاجرامي	–	٥٢	٥٨	٦٨	٦٩	٧١	٥١
عوامل الاحتياجات المرتبطة بالإجرام(العوامل المسببة)	–	–	٦٢	٧١	٧٣	٧٥	٥٤
العوامل الأسرية	–	–	–	٦١	٦٣	٦٤	٥٧
الأداء العقلي والذهني	–	–	–	–	٥٢	٥١	٦٦
الضيق الشخصي	–	–	–	–	–	٥٢	٦٨
الوضع الاجتماعي والاقتصادي	–	–	–	–	–	–	٧٠–
–ا–لانجاز الاجتماعي	–	–	–	–	–	–	٧٠

ملاحظات: مؤشرات حجم التأثير (وفق مقياس "اللغة الشائعة (CL – "لمتوسط قيم معامل الارتباط .(r) القيم الموضوعة بين قوسين تشير إلى تفوق المتغير المرتبط بالمحور الرأسي، بينما تشير القيم غير الموضوعة بين قوسين إلى تفوق المتغير المرتبط بالمحور الأفقي . الرموز = AGR :العمر والجنس والعرق؛ = CHالتاريخ الإجرامي/تاريخ السلوك المعادي للمجتمع؛ = CNعوامل الاحتياجات المرتبطة بالإجرام (العوامل المسببة للجريمة)؛ = Fالعوامل الأسرية؛ = IIالأداء العقلي/الذهني؛ = PDالضيق الشخصي؛ = SESالوضع الاجتماعي والاقتصادي أو الطبقة الاجتماعية الأصلية؛ = SAالإنجاز الاجتماعي .تشير الدرجات إلى تفوق المتغير التنبؤي المرتبط بالمحور الرأسي .على سبيل المثال، عند مقارنة الاحتياجات المرتبطة بالإجرام (CN) بالضيق الشخصي(PD) ، يتبين أن الاحتياجات (CN)أظهرت ارتباطات أقوى مع العودة للإجرام (الانتكاس الإجرامي) مقارنة بالضيق الشخصي (PD) في ٧٣% من الحالات .وفي حالة المقارنة بين العوامل الثابتة والديناميكية (الجدول ٢)، بلغت درجة "اللغة الشائعة 54% (CL) "لصالح مجال المتغيرات التنبؤية الديناميكية.

المقاييس الإكتوارية

يلخص الجدول ٤ متوسط أحجام التأثير لمقاييس المخاطر المركبة ومقاييس الشخصية فيما يتعلق بالعودة إلى الإجرام (الانتكاس الإجرامي). وقد أظهرت جميع الأدوات قدرة على التنبؤ بالعودة إلى الإجرام بمستوى دلالة إحصائية يختلف عن الصفر. ومن بين مقاييس المخاطر، أظهر مقياس LSI–R أعلى ارتباط بالعودة إلى الإجرام (r = 0.35)، إلا أن هذا الارتباط لم يكن أعلى بشكل دال إحصائياً مقارنة بمقاييس SFS أو Wisconsin أو فئة "مقاييس المخاطر الأخرى" [F (3,119) = 1.521]. وتضمنت فئة "المقاييس الأخرى" أدوات مشابهة لمقياس SFS (نظائر له)، أي أدوات تحتوي على ما يتراوح بين ٥ و١٠ بنود، كانت جميعها تقريباً ذات طبيعة ثابتة (غير متغيرة). وحقق مقياس LSI–R درجات "احتمالية التوافق" (CL) بلغت ٧٦% و٦٧% عند مقارنته بمقياسي Wisconsin وSFS على التوالي، وذلك عند اعتماد متوسط معامل الارتباط (r) كمتغير تابع. وكشفت مقارنة متوسط قيم معامل الارتباط (r) المرتبطة بمقاييس الشخصية المعادية للمجتمع عن وجود فرق دال إحصائياً بين هذه المقاييس [F (2, 59) = 4.011]. وأظهر اختبار "المقارنات المتعددة" (SNK) أن مقياس PCL كان أداة تنبؤ أفضل بشكل دال إحصائياً مقارنةً بالمقاييس المستندة إلى اختبار MMPI أو المقاييس المدرجة ضمن فئة "المقاييس الأخرى". كما أشار تحليل "احتمالية التوافق" (CL) إلى أن مقياس PCL حقق... في ٨٣% من الحالات. هل كانت معاملات ارتباط بيرسون r مع العودة إلى الإجرام أكبر من تلك التي أظهرها اختبار MMPI ؟

المناقشة والتوصيات

نتيجةً لجمع الأدبيات وتحليل البيانات، ظهر أن الضيق الشخصي: ضمن نطاق "الضيق الشخصي"، تناولت ٢٤ من أصل ٦٦ قيمة لحجم الأثر (effect sizes) بُعد الأعراض النفسية، وذلك من خلال بنود تشمل الفصام، والذهان، والتاريخ المرضي النفسي السابق .وقد

بلغ متوسط معامل الارتباط– (r) مع الانحراف المعياري– لهذه المجموعة الفرعية فيما يتعلق بالعودة للإجرام 0.00 (recidivism) (0.17).العوامل الأسرية: لم يشمل تحليلنا للعوامل الأسرية الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين الجينات والجريمة، نظراً لأن "والترز " (Walters, 1992)كان قد أجرى بالفعل تحليلاً (meta–analysis)شاملاً في هذا المجال؛ حيث أشار إلى وجود ارتباطات ضعيفة بين الخلفية الجينية والسلوك الإجرامي .وقد سعينا لتحديد ما إذا كانت الخلفية الجينية تتنبأ فعلياً بالمتغير المعياري (criterion) بدرجة تفوق الصفر بشكل دال إحصائياً. واقتصر التقييم على الدراسات التي تناولت التوائم والتبني (وهي تمثل أشد أساليب المقارنة صرامةً في دراسة العلاقة بين الجينات والجريمة) واستخدمت مقياساً رسمياً للنتائج .تم استخراج وتحليل ١٥ قيمة لحجم الأثر من الجدولين ٢ و٣ في دراسة "والترز" (١٩٩٢) باستخدام معادلات "هيدجز وأولكين .(Hedges & Olkin, 1985) "وبلغ متوسط معامل الارتباط (r) مع العودة للإجرام ٠,٠٨، كما بلغت قيمة 0.08 (Z+) أيضاً، مما يشير إلى أن الخلفية الجينية تُعد مؤشراً دالاً إحصائياً للعودة للإجرام .قياس التغير: أكد كل من "أندروز وبونتا (Andrews & Bonta, 1994) "و"بونتا (Bonta, 1996) "على أهمية قياس التغير باستخدام المؤشرات الديناميكية .وقد تم العثور على ست دراسات قيّمت الجناة في نقطتين زمنيتين واستخرجت درجة للتغير، ثم ربطت هذه الدرجة باحتمالية العودة للإجرام مستقبلاً. غير أنه تعذر إجراء تحليل تلوّي لنتائجها؛ لأن خمسًا من الدراسات الست لم تعرض البيانات بصيغة ملائمة أو كانت تحتوي على تكرارات منخفضة جداً في خلايا البيانات، ولذا سيكتفى هنا بالعرض الوصفي للنتائج .تغيرت معدلات العودة إلى الإجرام بنسبة تتراوح بين ٣٠% و٥٠% عند انتقال تصنيف الجاني من مستوى خطورة مرتفع إلى منخفض أو العكس (Motiuk et al., 1986; Motiuk, 1991).وقد تنبأت درجات التغير بحدوث العودة إلى الإجرام بنفس كفاءة المقاييس التي أُخذت عند دخول السجن أو قبل الإفراج .(Gendreau et al., 1979b) ويمكن أن يكون حجم الأثر المرتبط بدرجات التغير كبيراً للغاية؛ إذ أُعيد حساب البيانات الواردة في الجدول ٣ من دراسة – Bonta (1996) وتحديداً للخلايا التي تمثل الانتقال من مستوى منخفض إلى مرتفع ومن مرتفع إلى منخفض – فكانت النتيجة (N = 808 ،116.411) وهي قيمة تعادل معامل ارتباط (r) قدره ٠,٣٨ .نوع النتيجة: على الرغم من أن هذه المسألة نادراً ما تُطرح في الأدبيات البحثية، إلا أن الممارسين يسألون أحياناً عن أي المقاييس الرسمية للعودة إلى الإجرام يُعد الأكثر حساسية. وقد جرت مقارنة أربعة معايير – وهي الاعتقال، والإدانة، والحبس، وانتهاك شروط الإفراج المشروط – من حيث الاختلافات في متوسط حجم الأثر، حيث تراوحت القيم بين ٠,١٣ و٠,١٩ .وقد وُجد فرق دال إحصائياً بين متوسطات القيم[F (3,894) = 6.711] ؛ حيث أظهر اختبار المقارنة المتعددة (SNK) أن متوسط قيم معامل الارتباط (r) المرتبطة بالحبس كان أعلى بشكل دال إحصائياً من تلك المرتبطة بالإدانة أو انتهاك شروط الإفراج المشروط .كما حُسبت درجات "احتمالية التفوق (CL) "لمؤشرات النتائج الأربعة، غير أنه في جميع المقارنات، كانت درجات CL أقل من ٦٠.%

الجدول ٤.

متوسط أحجام التأثير لمقاييس المخاطر والشخصية المعادية للمجتمع

	أحجام التأثير لكل مجال من مجالات التنبؤ	عدد الأفراد	متوسط معامل ارتباط بيرسون	الانحراف المعياري
مقاييس المخاطر	1. LSI-R (28)	4,579	.35(.08)	33*
	2. SFS (15)	9,850	.29(.10)	.26*
	3. Wisconsin (14)	14,092	.27(.08)	.32*
	4. Other (66	29,290	.30(.17)	.30*
مقاييس الشخصية المعادية للمجتمع	MMPI Based (16)	3,420	.16(.09)	21*
	6. PCL (9)	1,040	.28(.09)‘	.29*
	7. Other (37	8,875	.16(.13)	.16*

ملاحظات = k: أحجام التأثير لكل مجال من مجالات التنبؤ؛ = Nعدد المشاركين (الأفراد) لكل مجال من مجالات التنبؤ؛ = M r متوسط معامل ارتباط بيرسون (الانحراف المعياري)؛ M z+ = Σ [(z_i) × (n_i − 3)] / Σ [(n_i − 3)]، حيث = n عدد المشاركين لكل حجم تأثير a M r : F (3, 119) = 1.52 .، M r : F (2, 59) = 4.01 .p > 0.05، p < 0.05. المقارنة البعدية (post hoc)بطريقة "ستودنت-نيومان-كيولز (Student-Newman-Keuls) "بين المجموعة ٦ والمجموعتين ٥ و٧؛ p < 0.05. * p < 0.05. ... عدم نشر الدراسات يعود إلى افتقارها للصرامة المنهجية، وهو ما يؤثر بدوره على مقدار أحجام التأثير (انظر Lipsey and Wilson, 1993). طُبِّق تحليل "ليبسي وويلسون (Lipsey and Wilson, 1993) "على دراسات العلاج، ولكن حتى الآن، لم تُظهر دراسات التنبؤ نتائج مماثلة (Goggin and Gendreau, 1995). تتعلق نقطة منهجية أخرى بأحد أهداف التحليل البعدي (meta-analysis). يهتم كل من "هنتر" و"شميدت (Hunter and Schmidt, 1990) "بتحديد القيمة القصوى التي يمكن الحصول عليها في التنبؤ إذا تم قياس جميع المتغيرات بدقة تامة. في المقابل، يصر آخرون على أن هدف التحليل البعدي هو "أن يعلمنا بشكل أفضل عن الواقع القائم، وليس عما قد يكون عليه الحال يوماً ما في أفضل العوالم الممكنة..." (أضيفت الخطوط المائلة للتأكيد؛ Rosenthal, 1991:25). ونحن نتبنى وجهة النظر الأخيرة هذه، ولم نحاول إجراء تعديلات إحصائية لمراعاة العوامل المنهجية الدخيلة (methodological artifacts)، التي قد تكون -أو لا تكون- قد أثرت على مقدار أحجام التأثير التي تم التوصل إليها. للأسف، كانت قاعدة البيانات خالية تقريباً من المعلومات المتعلقة بالتنبؤ باحتمالية العودة للإجرام (recidivism) بين الجانيات من النساء، وأفراد الأقليات، ومرتكبي الجرائم الإدارية والمالية(white-collar offenders) ، وكذلك بعض خصائص العينة المهمة، مثل مستوى المخاطرة

والتركيبة النفسية للمشاركين في الدراسة .جاءت نسبة كبيرة من بيانات حجم الأثر المتعلقة بمجالات المتنبئات الديناميكية من كندا، حيث كان هناك تركيز قوي على تقييم الفروق الفردية (أندروز وبونتا، ١٩٩٤.(...

لا ينبغي افتراض أن العديد من الارتباطات التي كشف عنها هذا التحليل البعدي (مثل تلك التي تتراوح بين ٠,١٠ و٠,٣٠) هي ارتباطات عديمة الأهمية؛ ففي الواقع، يمكن أن تشير قيم معامل الارتباط (r) المتوسطة الواقعة ضمن هذا النطاق إلى دلالة عملية جوهرية (Hunter & Schmidt, 1990; Rosnow & Rosenthal, 1993).بل إن النسبة المئوية للتحسن في التنبؤ بالعودة إلى الإجرام قد تعادل قيمة معامل الارتباط(r) ، وذلك بافتراض أن المعدلات الأساسية ونسب الاختيار ليست متطرفة .(Rosenthal, 1991:134) وتشير حقيقة أن قاعدة البيانات تضمنت ما يزيد قليلاً عن ١٠٠٠ حجم للأثر (effect size) شملت قرابة ٧٥٠,٠٠٠ مشارك إلى إمكانية الوثوق بنتائج الدراسة بدرجة معقولة .ومن وجهة نظرنا، فمن غير المرجح أن تؤدي الأبحاث الإضافية إلى تغيير اتجاه النتائج أو ترتيب مجالات التنبؤ تغييراً ملحوظاً .يتناول الجزء المتبقي من هذا النقاش الأسئلة التي طُرحت في المقدمة.

مجالات التنبؤ قدم التحليل التلوي (meta-analysis) تأكيداً إضافياً لما خلصت إليه المراجعات السردية، التي أفادت بأن متغيرات مثل العمر، والتاريخ الإجرامي، ورفقاء السوء، والعوامل الأسرية، والجنس، والإنجاز الاجتماعي، وتعاطي المخدرات، تُعد مؤشرات هامة وقوية لاحتمالية العودة إلى الإجرام (الانتكاس الإجرامي). ومن ناحية أخرى، قدم التحليل رؤىً هامة حول العديد من مجالات التنبؤ الأخرى. لقد ولّى الزمن الذي كان يمكن فيه تجاهل عوامل الخطر المرتبطة بالجاني -ذات الطبيعة المتغيرة (الديناميكية)- بلا مبالاة؛ إذ أظهرت "الاحتياجات المسببة للإجرام" (criminogenic needs) ارتباطات أقوى بمعدلات العودة إلى الإجرام (انظر الجدول ٣) وبنسبة تكرار أعلى بكثير مقارنةً بالعديد من مجالات التنبؤ الأخرى. وعند النظر في جميع مجالات التنبؤ، وُجد فرق ذو دلالة إحصائية لصالح عوامل الخطر المتغيرة (الديناميكية)، إلا أن مؤشر حجم الأثر (CL) بلغ ٥٤% فقط. وعلاوة على ذلك، تبين أن الفئتين الرئيسيتين -أي التاريخ الإجرامي (عامل ثابت) والاحتياجات المسببة للإجرام (عامل متغير) - كانتا متطابقتين تقريباً في قدرتهما على التنبؤ بالعودة إلى الإجرام. وفي حين أن عدداً قليلاً جداً من الدراسات قد قيّم مدى قدرة التغيرات التي تطرأ بمرور الوقت على العوامل المتغيرة في التنبؤ بالعودة إلى الإجرام، إلا أن البيانات تشير إلى أن التغيرات في الاحتياجات المسببة للإجرام قد تؤدي إلى ارتباطات قوية في هذا الصدد. نادراً ما يتم إدراج العوامل الأسرية المبكرة وتاريخ السلوك المعادي للمجتمع في مرحلة ما قبل البلوغ ضمن أدوات التنبؤ بمخاطر الجناة البالغين. ولحسن الحظ، تم العثور على عدد من الدراسات المعتبرة (التي أنتجت ١٠٣ مؤشرات لحجم الأثر) تتبعت مسار الجناة من سنواتهم المبكرة وحتى مرحلة البلوغ. وقد أظهر كل من مجال العوامل الأسرية المجمعة (الجدول ٢) ومجال تاريخ السلوك المعادي للمجتمع في مرحلة ما قبل البلوغ (الجدول ١) ارتباطات بمعدلات العودة إلى الإجرام بلغت ٠,١٢ و٠,١٣ على التوالي، مما يدل مرة أخرى على أن عوامل الخطر المعادية للمجتمع في مرحلة الطفولة

يمكن أن يكون لها تأثير بعيد المدى (على سبيل المثال، ستاتين وماغنوسون، ١٩٨٩). وقد تركز قدر كبير من الجدل حول مدى دقة التنبؤ باحتمالية العودة إلى الإجرام (الانتكاس الإجرامي) استناداً إلى عوامل مثل الضيق النفسي الشخصي، ومستوى الذكاء، والوضع الاجتماعي والاقتصادي (**Andrews and Bonta, 1994; Herrnstein and Murray, 1994; Tittle and Meier, 1990**). ومن منظور علاجي، تمثلت النتيجة الهامة في أن الضيق النفسي الشخصي قد أثبت كونه مؤشراً ضعيفاً للغاية للتنبؤ بالعودة إلى الإجرام. وعلاوة على ذلك، فإن أحد مكونات هذا المجال –وهو الأعراض النفسية أو المرضية– الذي كان يُنظر إليه عادةً في مجال الطب النفسي كمؤشر هام لاحتمالية تكرار الجريمة (**Phillips et al., 1988**)، لم يُظهر أي ارتباط (**r = 0.00**) مع العودة إلى الإجرام. وقد استندت هذه النتيجة إلى عدد قليل من دراسات قياس حجم الأثر (**effect sizes**)، مما يستدعي إجراء المزيد من الأبحاث لتأكيد هذه النتيجة الأولية. ولذا، فمن المنطقي افتراض أن البرامج التي تركز بشكل أساسي على تخفيف الضيق النفسي لدى الجناة –وهو نهج تتبعه العديد من البرامج (**Gendreau et al., 1994**)– لن تحقق نجاحاً يُذكر في الحد من معدلات عودة الجناة إلى الإجرام. كما أن دراسات التحليل البعدي (**meta-analyses**) للأدبيات المتعلقة بعلاج الجناة (على سبيل المثال: **Andrews et al., 1990b**) تدعم هذا الاستنتاج أيضاً.

أما الدراسات المشمولة في التحليل البعدي والتي تضمنت مقاييس لمعدل الذكاء (**IQ**)، فقد كانت من النوع "التقليدي"؛ أي الاختبارات المعيارية الورقية التي تقيس القدرات اللغوية والرياضية. ورغم أن هذه الأنواع من مقاييس الذكاء قد تُظهر ارتباطات متواضعة مع السلوك الإجرامي على المدى الطويل (**Moffitt et al., 1994**)، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن هذا النمط من تقييم الذكاء قد بلغ أقصى حدود فاعليته (**Gardner, 1995**). تتمثل الاستراتيجية الأكثر جدوى في التركيز على ما يُعرف بالذكاء العملي أو الضمني (**tacit intelligence**)، والذي يُعرَّف بأنه القدرة على التعلم والاستفادة من الخبرة، ورصد مشاعر واحتياجات الذات والآخرين بفعالية، وحل مشكلات الحياة اليومية (**Gardner, 1983; Sternberg et al., 1995**).

لقد وسّعت هذه الدراسة التحليلية الشاملة (**meta-analysis**) نطاق الاستنتاجات التشاؤمية التي توصل إليها كل من "تيتل" و"ماير" (**Tittle & Meier, 1990, 1991**) –والتي كانت تتعلق بالعلاقة بين الطبقة الاجتماعية والجريمة لدى عينات من الأحداث الجانحين– لتشمل فئة الجناة البالغين أيضاً. ومن الصعب التنبؤ بكيفية تطور نظريات الطبقة الاجتماعية في المستقبل؛ وللاطلاع على تكهنات حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى أعمال "أندروز" و"بونتا" (**Andrews & Bonta, 1994**) و"تيتل" و"ماير" (**Tittle & Meier, 1990**). ويبدو السيناريو الأكثر ترجيحاً هو أن نظريات الطبقة الاجتماعية ستدمج المزيد من المفاهيم النفسية (على سبيل المثال: **Agnew, 1992**).

إلى أي مدى يمكن تعميم نتائج هذا التحليل الشامل على مجموعات محددة من الجناة؟ لقد تم العثور على عدد قليل من الدراسات التي تناولت التنبؤ بوقوع العنف مقابل عدم ممارسة أي نشاط إجرامي. وتشير قراءتنا للأدبيات البحثية إلى أن أقوى المؤشرات التنبؤية التي

حددها هذا التحليل تنطبق أيضاً على الجناة العنيفين (**Harris et al., 1993; Reiss & Roth, 1993**). وعلاوة على ذلك، توجد علاقة ارتباط قوية (**r = 0.78**) بين المقاييس المركبة للعودة العامة للإجرام (مثل مقياس **LSI–R**) والمقاييس المصممة للتنبؤ بالعنف (مثل مقياس **PCL–R**) (**Loza & Simourd, 1994**). ومن المجالات التي قد تختلف فيها مؤشرات ارتكاب الجرائم العنيفة اختلافاً جوهرياً هو مجال الاندفاعية المقترنة بتفسيرات عدائية مفرطة لنوايا الآخرين (**Serin & Kuriychuk, 1994**). أما الجناة في الجرائم الجنسية، فهم يقدمون صورة مختلفة نوعاً ما. على الرغم من مخاطر التعميم عند الحديث عن مجموعة معقدة كهذه، يبدو أن هناك بعض المؤشرات التنبؤية –التي تتمحور حول الجريمة المرتكبة ذاتها– وتُعد فريدةً وخاصةً بهذه الفئة من الجناة (**Hanson and Bussihre, 1995**).

وفيما يتعلق بتطوير النظريات، فإن نتائج التحليل البُعدي (**meta–analysis**) تدعم بقوة التطورات الحديثة في نظريات "الارتباط التفاضلي" و"التعلم الاجتماعي" (انظر: **Andrews and Bonta, 1994:104–124**). ويؤكد هؤلاء الباحثون أن "الاحتياجات المسببة للجريمة" (**criminogenic needs**) و"الرفاق ذوي السلوك المعادي للمجتمع" يُعدان من أقوى العوامل المرتبطة بالسلوك الإجرامي؛ إذ تحدد الاحتياجات المسببة للجريمة معايير السلوك وتُنشئ المبررات للانخراط في سلوك معادٍ للمجتمع، بينما يوفر الرفاق ذوو السلوك المعادي للمجتمع فرصةً لظهور نماذج سلوكية معادية للمجتمع، ويتحكمون في المكافآت والتكاليف المترتبة على هذا السلوك، ويؤثرون في الاتجاهات المعادية للمجتمع. أما المؤشرات الأقل قوة في هذا التحليل البُعدي (مثل: الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والضيق النفسي الشخصي، والأداء العقلي)، فقد ارتبطت تقليدياً بنظريات "اللامعيارية/الضغط" (**anomie/strain**) ونظريات "الثقافة الفرعية" والنظريات ذات التوجه البيولوجي.

المقاييس الإحصائية (الاكتوارية) للتنبؤ بالعودة إلى الإجرام

أظهرت المقاييس المركبة للمخاطر –في المتوسط– ارتباطات أقوى بكثير مع العودة إلى الإجرام مقارنةً بمقاييس الشخصية المعادية للمجتمع. ولا يُعد هذا الأمر مفاجئاً؛ نظراً لأن مقاييس المخاطر تستمد بياناتها عادةً من نطاقات تنبؤية أكثر تنوعاً واتساعاً مقارنةً بمقاييس الشخصية.

ومن بين هذه المقاييس المركبة، أظهر مقياس (**LSI–R**) ارتباطات أقوى مع العودة إلى الإجرام مقارنةً بمقاييس (**SFS**) و(**Wisconsin**) وفئة "المقاييس الأخرى". ورغم أن متوسط الفروق بين المقاييس الأربعة لم يكن دالاً إحصائياً، إلا أن مؤشر حجم الأثر (**CL**) أظهر نتيجة ذات أهمية عملية؛ حيث أظهر مقياس (**LSI–R**) ارتباطات أقوى مع العودة إلى الإجرام مقارنةً بمقاييس المخاطر الثلاثة الأخرى. المقاييس الإكتوارية للتنبؤ بالعودة إلى الإجرام أظهرت المقاييس المركبة للمخاطر، في المتوسط، ارتباطات أقوى بكثير مع العودة إلى الإجرام مقارنة بمقاييس الشخصية المعادية للمجتمع .ولا يُعد هذا أمراً مفاجئاً، نظراً لأن مقاييس المخاطر تستمد بياناتها عموماً من نطاقات تنبؤية أكثر تنوعاً واتساعاً مقارنة بمقاييس الشخصية .ومن بين هذه المقاييس، حقق مقياس (LSI–R) ارتباطات أعلى مع

العودة إلى الإجرام مقارنة بمقاييس (SFS) و (Wisconsin)وفئة "المقاييس الأخرى ."ورغم أن متوسط الفروق بين المقاييس الأربعة لم يكن دالاً إحصائياً، إلا أن مؤشر حجم التأثير (CL) أظهر نتيجة ذات أهمية عملية؛ إذ أظهر مقياس (LSI–R) ارتباطات أقوى مع العودة إلى الإجرام مقارنة بمقاييس المخاطر الثلاثة الأخرى في نسبة تتراوح بين ٦٢% و٧٦% من الحالات .ولذا، يبدو أن مقياس (LSI–R) هو المقياس المفضل حالياً؛ فقد أُجري عدد كبير ومهم من الدراسات التي تؤكد صلاحيته التنبؤية فيما يتعلق بالعودة إلى الإجرام والتكيف داخل السجن، وشملت هذه الدراسات فئات متنوعة من الجناة (مثل البالغين، والأحداث، والسكان الأصليين، والإناث Andrews and) (.(Bonta, 1995وفي مجال تقييم الشخصية المعادية للمجتمع، كانت هناك نتيجة لافتة للنظر مفادها أن مقياس (PCL–R) الذي وضعه "هير (Hare, 1991) "أظهر ارتباطات أقوى بشكل ملحوظ مع العودة إلى الإجرام مقارنة بالأنظمة واسعة الانتشار القائمة على اختبار .(MMPI) ويختص مقياس (PCL–R) بتقييم البُعد السيكوباتي للشخصية المعادية للمجتمع، ويوصي به الأخصائيون السريريون المعنيون بالتنبؤ بالسلوك العنيف.(Harris et al., 1993)

الخاتمة والتوصيات:

ختاماً، يتمثل محاولة هذا البحث في توضيح مجالات التنبؤ ومقاييس المخاطر الإحصائية (الاكتوارية) الأكثر فائدة للممارسين وصنّاع السياسات .وفيما يتعلق بتقييم مؤشرات التنبؤ الثابتة، بحيث ينبغي أن تتضمن أي معلومات موثوقة ترصد بدقة عوامل الخطر المرتبطة بالحياة الأسرية المبكرة والتكيف الاجتماعي .كما يجب إدراج عوامل الخطر المتغيرة (الديناميكية) – ولا سيما تلك المتعلقة بالاحتياجات المرتبطة بالسلوك الإجرامي – وإعادة تقييمها بمرور الوقت .وينبغي أن يعتمد اختيار معيار القياس (مثل إعادة الإدانة) على أهداف التقييم .ومن بين مقاييس المخاطر المتاحة، يُوصى باستخدام مقياس .LSI–R أما في حالات فئات الجناة المتخصصة، فقد يُستعان بمقاييس إضافية (مثل مقياس (PCL–R إلى جانب مقياس عام للمخاطر.

توصيات البحث:

توصل الباحث إلى جملة من التوصيات، يمكن إجمالها بما يلي:

١. دراسة العوامل المساعدة في التنبؤ للعودة إلى الجريمة ضمن مقاييس أكثر واقعية.

٢. توسيع المجال الحيوي للبحث ليشمل عوامل اقتصادية وتربوية .

٣. القاء الضوء على أهمية وضع الخطط والبرامج الاجتماعية لإدماج الجانحين في الحياة الاجتماعية.

٤. رصد حالات التكرار الواقعة في إعادة ارتكاب الجريمة ومعرفة أهمية كل عامل من العوامل المذكورة في البحث.

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

حمد، إبراهيم (٢٠٠٨). أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث دراسة ميدانية على محافظات غزة (مؤسسة الربيع)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، م١٠، ع٢، فلسطين

صابر، وفاق (٢٠٠٦). حوافز السلوك الاجرامي وعلاقته بالأمن النفسي وتقدير الذات لدى نزلاء السجون بولاية الخرطوم (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة النيلين، السودان

عبيد، ماجد بهاء (٢٠٠٨). الضغط النفسي ومشكلاته وأثره على الصحة النفسية، عمان، دار صفاء للنشر، ط١.

فرويد، سيغمون (١٩٧٦). حياتي والتحليل النفسي، ط٢، ت: مصطفى زيور وعبد المنعم المليجي، القاهرة، دار المعارف.

مأمون، محمد سلامة (د.ت). حدود سلطة القاضي الجنائي في تطبيق العقوبة، القاهرة، دار الفكر العربي.

النير، عبد الله (٢٠٠٨). العوامل النفسية والاجتماعية المسؤولية عن العنف المدرسي في المرحلة الاعدادية كما يدركها المعلمون والتلاميذ في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

الوريكات، عبد الله الأحمد (٢٠١٣) مبادئ علم الإجرام، الردن، دار وائل للنشر.

Sources and References:

العتوم، عدنان (٢٠١٣). علم النفس التربوي (النظرية والتطبيق)، عمان، دار الميسرة، ط٤.

حسن، قبلي (٢٠٢٠). التنبؤ العلمي، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد ٨، ال عدد٢، السودان.

برادعي، ناديا (٢٠٢٥). الأنيميا الاجتماعية: متلازمة المجتمعات القابلة للسقوط على الرابط التالي: https://elmahatta.com

Arabic Sources:

Hamad, Ibrahim. (2008). The Impact of Social Factors on Juvenile Delinquency: A Field Study in the Gaza Governorates (Al-Riebe Foundation), Al-Azhar University Journal in Gaza, Humanities Series, Vol. 10, No. 2, Palestine.

Saber, Wafaq .(2006). Motivations for Criminal Behavior and its Relationship to Psychological Security and Self-Esteem among Prison Inmates in Khartoum State (Unpublished Doctoral Dissertation), Nilein University, Sudan.

Obaid, Majed Bahaa. (2008). Psychological Stress, its Problems, and its Impact on Mental Health, Amman, Dar Safaa Publishing, 1st ed.

Freud, Sigmund. (1976). My Life and Psychoanalysis, 2nd ed., trans. Mustafa Ziwar and Abdel Moneim Al-Milji, Cairo, Dar Al-Maaref.

Mamoun, Muhammad Salama .(n.d.). The Limits of the Criminal Judge's Authority in Applying Punishment, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Al-Nairab, Abdullah. (2008). Psychological and social factors responsible for school violence in the preparatory stage as perceived by teachers and students in the Gaza Strip, unpublished master's thesis, Islamic University, Gaza, Palestine.

Al-Wuraikat, Abdullah Al-Ahmad .(2013) Principles of Criminology, Jordan, Dar Wael Publishing.

المصادر الأجنبية:

Pierre Bouwat et Jean Pinatel .(1975). Traité du Droit Pénal et de criminologie Tom,3 Ed Dalloz.

Maas, P. (1990). In a Child's Name: the Legacy of a Mother's Murder.Online Bookstore, Houston, TX, U.S.A.

Hare, R. (1993). Without Conscience: The Disturbing World of the Psychopaths among Us. Guilford Press, New York.